

الحكم المصري

في فلسطين

(١٨٣١ - ١٨٤٠) ١

مراجعة أحمد محمود*

فلسطين، كسجلات المحاكم الشرعية لمدينة يافا و نابلس والقدس والوثائق التركية والعربية، بالإضافة إلى سجلات الرحالة والمحفوظات الملكية المصرية. ويعطي الكاتب الاهتمام من جانب المحكومين والرعايا المتمثلين في الفلاحين والتجار والعاملين، الذين غالباً ما يُهمشون في الكتابات التاريخية؛ إذ ينطلق في دراسة الخلفية السياسية والاجتماعية في فلسطين، كتمهيد لفهم الغزو المصري، وما جاء به من سياسات ساهمت في تكوين الثورة ضد الحكم المصري، وفهم ما أحدثته هذه الثورات من صدى دولي وإقليمي، أدى إلى نهاية الحكم المصري وما نتج عنه. يبدأ الكاتب بتحديد فلسطين كمنطقة جغرافية، ويتحدث عن تشكلها في وعي السكان والحكومة المركزية في القرنين الماضيين، وذلك كمدخل لفهم الخلفية التاريخية لفلسطين العثمانية، التي بدأت منذ الدخول العثماني إلى المشرق العربي بقيادة سليم الأول، وما شهدته المنطقة من أحداث وتقلبات: من تحولات سياسية، إلى تراجع للقوة العسكرية والإدارية العثمانية، و بروز حكم الزعامات المحلية، مثل ظاهر العُمر وأحمد باشا الجزائر، اللذين ساهما في قيام ازدهار سياسي واقتصادي وعسكري في منطقة المشرق العربي. يعقد الكاتب مقارنة بين فترة كل منهما، فالعُمر حصل على دوره من خلال والده، وتحول لاحقاً إلى متمرد يهدد الدولة العثمانية، وشكل حالة سياسية لم تشهداها المنطقة من قبل في تحالفه مع روسيا ضد الحكومة العثمانية، التي قضت عليه وأحلت مكانه الجزائر، الذي حصل على نفوذ في أطار الدولة العثمانية، وقام بدور كبير في إفشال الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت، وقد تم ذلك بمساعدة بريطانية، مما أحاطه بنفوذ يضاهي سلفه العُمر. ساهمت طريقة إدارة الولاة المحليين في نسج علاقة من الكراهية مع السكان، لاسيما والي عبدالله باشا، وهو ما شكّل ذلك التنافس بين السكان والولاة في المشرق العربي، ولعل ذلك ما يعكس وقوف السكان إلى جانب المصريين في بداية الغزو.

يساعدنا الخوض في التحالفات والتنافس بين العائلات الفلسطينية التي حدثت في المرحلة السابقة للغزو المصري، خاصة التحالفات بين القيسية واليمينية؛ في معرفة الواقع الاجتماعي الذي شهدته فلسطين قبل مرحلة الحكم المصري، فالبنية الاجتماعية تعبر عن أن سيطرة العائلات لم تكن دائماً تلتزم هذه التحالفات بقدر الالتزام بالمصالح العائلية. كما أن ذلك التنافس ما هو إلا انعكاس لتنافس الولاة، الذي حاول باشا مصر استغلاله للسيطرة على منطقة سورية.

عملت الإدارة المصرية على احتواء كافة نواحي الحياة،



يقع الكتاب في خمسة فصول، وثلاثة ملاحق وهو عبارة عن أطروحة دكتوراة، يقدم الكاتب خلالها تحليل جديد للحكم المصري، من حيث السياسات المصرية ودورها في تحديث فلسطين. وذلك عن طريق الرجوع إلى المصادر الأولية والمواد الأرشيفية لفهم تلك الفترة من تاريخ

١ خالد محمد صافي. «الحكم المصري في فلسطين (١٨٣١ - ١٨٤٠)». ترجمة تحسين عليان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٠). ٤٢٤ صفحة.

من خلال السياسات التي أظهرت المطامع والأهداف السياسية والاقتصادية والشخصية لمحمد علي، الذي أراد استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في سورية، في سبيل تجنيد السياسات كافة كوسيلة لتثبيت الحكم المصري وفرضه، وهي تفسر الكيفية التي سارت فيها العلاقة بين الحكومة المصرية والأهالي، فتم تعيين حكومة تدير فلسطين؛ وتطوّر القضاء لحاجة الإدارة المصرية ومصحتها؛ وعملت على تهميش دور المحاكم أمام مجلس شوري؛ وفرضت السياسة العسكرية، التي أقرت التجنيد الإلزامي ونزع السلاح من السكان، لكي يفرض النظام على السكان، ويتم منع أي خطر محلي يهدد الحكم المصري. كما تم وضع هيكلية مالية حديثة مختلفة عن سابقتها التقليدية، بحيث ألغيت الضرائب السابقة وفرضت ضرائب جديدة، كضريبة الفردة التي ألغيت على كاهل السكان، ووضعت كافة الأراضي الزراعية في خدمة الإدارة المصرية. وتم أيضاً، تحديد البذور التي يجب زراعتها، والحث على زيادة إنتاج القطن المطلوب بكثرة، يبدو أن من أبرز ما نتج عن هروب الرجال من التجنيد الإلزامي، بروز دور للنساء كعنصر إنتاج في الحياة الزراعية، وهي مسألة لا تطرحها المصادر التي تعالج تلك الفترة.

في حين أن السياسة التجارية استطاعت أن تغير من مكانة المدن الساحلية، فيلاحظ ازدهار يافا وحيفا كمراكز تجارية، وتراجع مدينة عكا بشكل تدريجي، أمام بيروت التي أخذت تزدهر وترتقي تجارياً. أدى نظام الاحتكار المصري إلى إقصاء السكان المحليين، وتسخيرهم من أجل خدمة المصريين، الذين لم يتفانوا عن تقديم التسهيلات للأجانب. أما من الناحية الصناعية، تم الاعتماد على الصناعات الأوروبية، باستثناء الصناعة المرتبطة بتقاليد المجتمع، كتميز الخليل بصناعة الزجاج، وأقرت سياسة للتعامل مع القنصليات، من خلال السماح للأجانب بالإقامة في سورية، الذين عبثوا في العلاقات بين الأهالي، كما برز دور مركزي لمدينة القدس من خلال ما شهدته من قنصليات. أما دينياً، فقد استمر الدور التقليدي العثماني، المتعلق بتعيين القضاة، وإرسال الصرة الرومية، وتعيين شيخ الصوفية. في حين أن محمد علي قام بإرسال صرة مصرية في المقابل؛ من أجل إضفاء الشرعية الدينية على الحكم المصري وكسب غير المسلمين، وإلغاء كافة أشكال الإتاوات على كل من اليهود والنصارى وتحسين أوضاعهم. مما أدى إلى تقربهم من الحكومة، وبالتالي تبلور الكراهية من السكان المسلمين. في حين أن قطاعات التعليم والصحة والاتصالات شهدت سياسات لا تتماشى وحاجة السكان، بل تخدم ما يلي المصلحة المصرية. أدى ذلك كله إلى لفت انتباه السكان إلى السياسات، التي شكّلت معطيات

ضربت كافة بني المجتمع، فكان التحضير للثورة، التي ترفض كافة أشكال التسلط والتقييد المصري المفروض بشكل قسري.

شكّلت الثورة المحصلة التراكمية لسياسات المصريين، من خلال ما فرض على السكان من التزامات لم يعيشوها من قبل. فالحكم المصري أوهم السكان بأنه سيحميهم من هجمات البدو ومن تسلط الولاة الضرائب، وما لبث الولاة الشعبي أن تحول إلى عداء تجاه المصريين. لأن السياسات التي وضعت، عملت على القضاء على مقدرات السكان واستنزاف الموارد البشرية والطبيعية، عن طريق سياسات التجنيد الإجباري والاحتكار ونزع السلاح، التي كانت تلازم أهل الأرياف، لا سيما في المناطق الجبلية للتصدي لأي خطر يواجههم، وغيرها من السياسات، التي وضعها المصريون. من الناحية الدينية، عمل الحكم المصري على تطبيق المساواة بين المسلمين وأهل الذمة في مجالس الشورى، وعدم الاهتمام بالأماكن الدينية الخاصة بالصوفية، وبذلك، تراجع دور النخبة الدينية التي أعطت الثورة شرعية ومباركة دينية. ومن الناحية الاقتصادية، جاءت الثورة لتعيد المكانة الاجتماعية التقليدية للسكان والزعامات، بعد أن تم تغيير البنية الاقتصادية السائدة، وإحلال مكانها أخرى حديثة تخدم الدولة المصرية. وبالرغم من أن أولى أحداث الثورة بدأت من السلط، فإن الدور المركزي للثورة كان في القدس، التي حاصرها الفلاحون وبعد ذلك انتشرت إلى الأماكن الأخرى، استطاع السكان الانتصار في بداية الأمر، إلا أنهم تراجعوا أمام إمدادات محمد علي باشا وقدمه الشخصي، وكذلك تحالف عائلة أبو غوش المسيطرة على الطريق بين يافا والقدس، وإعدام قاسم الأحمدم وأبنائه وعيسى البرقاوي، الذين يُعتبرون منسقي الثورة، بالرغم من غياب وثائق توضح ذلك.

كان لجوء الفلاحين إلى ما يملكون من مواقع جبلية إستراتيجية وإلى أسلحة بدائية، غير كافٍ أمام الجيش المصري المؤسّس والمنظم على معايير عصرية. أدّى القضاء على الثورة إلى قلب البنية السياسية والاجتماعية العائلية، جزاء القضاء على الزعامات التقليدية، وإحلال زعامات حديثة مكانها، كعائلة ريان المنافسة لعائلة القاسم، والتي اختارت الولاة للمصريين، في حين أن الإدارة المصرية فشلت في تحقيق هدفها بتأسيس حكم مركزي في سورية، جزاء الصعوبة التي واجهتها في إخضاع المنطقة.

عملت القوى الإقليمية والدولية في التأثير على الوجود المصري، فالدولة العثمانية أخذت تتصدى للحكم المصري عندما شكّل خطراً حقيقياً يديق باب الأستانة، فكانت المساعدة الروسية الخيار الذي اعتبر التجاوز المؤدّي إلى

تحرك دولي، وتزامن ذلك مع صلح كوتاهية سنة ١٨٣٣، وهو الصلح الذي أتاح لمحمد علي السيطرة على طرق التجارة البحرية، وبذلك تبلورت هزيمة السلطان أمام الوالي. ولم يرض هذا كلاً من فرنسا وبريطانيا، ورفضتا مساعي محمد علي في الاستقلال، فالدور البريطاني أراد إخضاع محمد علي الذي يمثل الأطماع الفرنسية، والتي تهدد طرق التجارة البريطانية، خاصة بعد تقدم إبراهيم باشا نحو اليوسفور براء، وقد عملت بريطانيا عسكرياً ودبلوماسياً وشعبياً على تطبيق بنود اتفاقية لندن الموقعة بتاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٨٤٠، التي وقعتها بريطانيا وفرنسا والنمسا وبروسيا، وهذا يبين التوازن الدولي الذي كانت تقوده القوى الاستعمارية، ويسعى إلى السيطرة على منطقة المشرق العربي.

أدى الحكم المصري الذي قارب العقد من الزمان، إلى نتائج وتأثيرات تركت صداها في منطقة سورية: كان أبرزها الفشل في استغلال الموارد البشرية والطبيعية، بسبب التمردات الداخلية والتكلفة الاقتصادية الهائلة، التي استنزفت الخزينة المصرية، إلى جانب وجود مطامع أوروبية عملت على تقييد نفوذ محمد علي، ورجوع الدور العثماني المباشر إلى فلسطين وسورية، الذي قام بتفتيت الزعامات المحلية بشكل أكبر، وفرض الضرائب والتجنيد؛ كما وكان هناك تغييرات ديموغرافية، كارتفاع عدد السكان في منطقة السككات قرب يافا نتيجة استقرار عائلات مصرية في المنطقة، وفي المقابل كان هناك انخفاض في عدد السكان جراء ثورة عام ١٨٣٤، إضافة إلى الزلازل والأمراض، ومن نتائج الحكم المصري كذلك، الصبغة الحربية التي برزت من خلال التحصينات، وكانت محط اهتمام المصريين؛ وتغيير البنية الاجتماعية وتسريع التغييرات المتدرجة من نتائج الحكم المصري، حيث فقدت نابلس استقلالها؛ ولعل الحراك الاجتماعي الذي أدى إلى إحلال طبقة التجار الوسطى مكان الزعامات المحلية التقليدية، وحصول القدس على مركز سياسي وإداري بسبب التدخلات الأجنبية أدخل منطقة سورية إلى حقبة جديدة.

يعتبر الحكم المصري أحد الأحداث التاريخية، التي استطاعت أن تغيّر من الواقع السياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي لفلسطين. فالحكم الذي اعتُبر في البداية نعمة على البلاد وقيادتها، تحول إلى نقمة بما كان يحمل في طياته من مشروع يخدم باشا مصر الطموح؛ فهو حكم كان يهدف إلى السيطرة العسكرية والمركزية، إلا إنه فشل في استغلال الموارد جراء التمردات والتكلفة الباهظة للاحتلال العسكري، هذا إلى جانب العوامل الإقليمية والدولية التي اصطدم محمد علي بها،

لأنه شكّل خطراً على مصالحها، كما أن التجنيد الإلزامي الذي استنزف القوة البشرية، أدى إلى الانتقال من الإنتاج إلى الاستهلاك، فالجنود عناصر استهلاك بسبب أعدادهم الكبيرة. كما تراجعت مكانة النخبة الدينية أمام مجلس الشورى الذي منح غير المسلمين مقاعد، الأمر الذي أدى إلى كراهية بين المسلمين وغيرهم، وربما هي تلميح إلى المواطنة وأن الجميع تحت القانون.

وبهذا، فإن الدولة الحديثة التي فُرضت على السكان تحت وطأة القوة والحصار، خسرت فلسطين تحت وطأة القوة الأوروبية وحصارها، كما أن المرحلة المصرية عملت على تسريع الأحداث، وهو ما يستنتجه الكاتب من دراسته. وأن أهمية الحكم المصري تكمن من خلال ما جاء بعده من أحداث. كما أنه لم يكن من جلب التحديث إلى فلسطين، لأن التحديث شهدته فلسطين في عهد ظاهر العمر وأحمد باشا الجزائر بفعل التعامل التجاري مع الغرب من خلال ميناء عكا. في حين أن الحكم المصري أفقد الميناء الرئيسي لعكا في السابق الدور الريادي في التجارة، وأبرز بيروت وحيفا ويافا كمدن تجارية.

وفي نهاية المطاف، إن دراسة الحكم المصري في فلسطين قدمت تحليلاً مختلفاً، من خلال تناول دور العامة من السكان، الذين لم يُنصفوا في تلك الفترة التي سماها البعض الفتح المصري، دون معرفة الإجراءات التي جندت لخدمة دولة محمد علي الحديثة؛ كما وقدمت الدراسة تحليلاً مختلفاً عن الحكم المصري في فلسطين في مضمونها، إذ تتناول التغيير الذي حدث للبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجنوب سورية، وعلاقة الحكم المصري بالتحديث، حيث غالباً ما يُنسب جلب التحديث إلى فلسطين إليه (أي إلى الحكم المصري). ولا بد من القول إن الكتاب دراسة في التاريخ السياسي وبالاعتماد على حقائق اجتماعية واقتصادية، يساعد في فهم العلاقة ما بين التاريخ الفلسطيني والإقليمي.

هناك جوانب لا بد من إبرازها، من بينها أخطاء فنية متكررة في الطباعة، لاسيما بعض التواريخ المهمة التي حُبذا لو تم تجنبها. كما أن الوصف السلبي للحكم المصري عند تناول السياسات المصرية يوهّم القارئ أن السكان المحليين لا علاقة لهم بالحكم المصري، علماً أنهم أول من أراده، وهذا يُبعد الكاتب عن الموضوعية. كما أن إشارة الكاتب بشأن أهمية قناة السويس، والسيطرة على سورية كجزء من الأولوية توقع اللبس لدى القارئ؛ ذلك أن قناة السويس لم تكن موجودة بعد، لأن ظهورها الحقيقي كان في ستينيات القرن التاسع عشر. لكن هذه الجوانب العرَضية لا تنفي ما يحمله الكتاب في طياته من ثراء معرفي وتحليل مختلف في دراسة التاريخ الفلسطيني.